كتاب العدد

حماية الأطفال في البحرين من سوء المعاملة

إعداد: د. بتول أسيري وآخرين
مراجعة: د. أحمد عباس عبدالله
الناشر: مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، 2004
عدد الصفحات: 364

الكتاب المذكور من إصدارات مركز البحرين للدراسات والبحوث. تم إعداده من قبل مجموعة من المتخصصين، وهو يتناول موضوعاً ذات أهمية كبيرة باعتباره يتعلق بنمو الطفل في السنوات الأولى، وما يمكن أن يلحق به من أذى، ابتداء من حرمانه من حاجاته الأساسية، مروراً بإهماله، انتهاء بالاعتداء عليه نفسياً وجسدياً. وما يضفي على الكتاب من أهمية أنه يتناول موضوعاً غير مألوف في مجتمعاتنا المحافظة، والتي يرى فيه ولي الأمر أنه صاحب الحق الأول والأخير في اختيار أسلوب معاملة الطفل من منظور فكري موروث.

يقع الكتاب في خمسة فصول.. الفصل الأول يتناول معاملة الأطفال في المجتمع البحريني، ويضم دراستين، إحداهما تتعلق بـ «تأثير سوء معاملة الأطفال على الأسرة والمجتمع البحريني» للدكتورة بتول أسيري، في حين تتناول الدراسة الثانية «نظرة المجتمع البحريني لسوء معاملة الأطفال والإهمال: الواقع والتداعيات» للدكتور سرور قاروني، وسوف نقوم بعرض محتوى كل فصل على حدة.

استهدفت الدراسة الأولى التعرف على بعض أبعاد سوء معاملة الأطفال من خلال دراسة مدى التقارب العاطفي والجسدي بين الأم والطفل، وكذلك واقع سوء معاملة الأطفال في الأسر البحرينية وتأثير ذلك على المجتمع البحريني.

كشفت الدراسة عن وجود ثلاثة أنواع من سوء المعاملة، وهي: الإهمال، والاعتداء الجسدي، والاعتداء العاطفي. وفيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى سوء معاملة الأطفال أظهرت الدراسة مجموعة عوامل ذات علاقة بالظاهرة، منها افتقار الأم إلى مهارات التربية ومدى وجود ترسبات سلبية قديمة لدى الأم، عدم وجود التلاحم بين الأم وأطفالها، إضافة إلى عمرها، وحجم العائلة، والحالة الاقتصادية بمعطياتها المتعددة. كما تناولت الدراسة تأثير سوء معاملة الأطفال على المجتمع البحريني، والذي تبدو مظاهره من خلال شعور الطفل تجاه الوالدين، ومدى شعوره بالسعادة، وكذلك العلاقة بين التحصيل العلمي للطالب ومدى تعرضه لسوء المعاملة، حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة بين رضا الوالدين والتحصيل الدراسي للطفل من جهة وبين شعور الطفل بالسعادة وتحصيله من جهة أخرى.

أما الدراسة الثانية فتتناول واقع وتداعيات سوء معاملة الأطفال من منظور المجتمع البحريني. استهدفت الدراسة الوقوف على مدى وعي المجتمع البحريني حول سوء معاملة الأطفال، ونظرته إلى هذه الظاهرة، والجهة المسؤولة عنها، ومعالجة تبعات سوء المعاملة، ثم نظرة المجتمع البحريني للمعتدي والضحية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الذين قاموا بمتابعة أخبار اختفاء أحد الأطفال (قضية اختفاء الطفلة فاطمة وهي قضية أخذت زخماً إعلامياً كبيراً) هي نسبة متدنية، تم تفسيرها بأنها دلالة عدم وعي المجتمع بخطورة مثل هذا الحادث. وفيما يتعلق بمسؤولية حدوث سوء المعاملة فإن المجتمع يعتبر الوالدين المسؤولين الأساسيين لحدوث ذلك. أما مسؤولية تبعات سوء معاملة الأطفال فإنها تقع حسب رأي العينة على عاتق الدولة بصورة أساسية، في حين أتى الوالدان في المرتبة الثانية من حيث تحمل المسؤولية. فيما يتعلق بنظرة المجتمع للمعتدي والضحية فإن الدراسة تشير إلى اختلاف الشعور بالعار باختلاف جنس المستجيب، وما إذا كان المشارك والداً لمعتد أو معتدى عليه، وهي اتجاهات ومشاعر تعكس ثقافة المجتمع البحريني، وعلى الأرجح أنه صورة للمجتمع العربي بصورة عامة.

يتضمن الفصل الثاني من الكتاب بحثين يتناولان معاملة الأطفال في المدرسة. الأول يتعلق بحماية الطفل من سوء المعاملة في المدرسة، للأستاذة صفية البحارنة، أما البحث الثاني فيتناول رصد العقاب وسوء المعاملة في المدارس الإعدادية والثانوية للأستاذة بهيجة الديلمي.

استهدفت الدراسة الأولى التعرف على مدى شيوع استخدام العقاب في صفوف الحلقة الثانية (الصف الرابع والخامس والسادس) من مرحلة التعليم الأساسي، وأنواع العقاب المستخدمة، وأسبابها، وآثارها، والجهات التي تتحمل مسؤولية هذه الممارسات. ويشير تحليل نتائج الدراسة إلى وجود نسبة عالية من الأطفال الذين يرون أنهم يتعرضون إلى شكل من أشكال العقاب الجسدي والنفسي (73.87%)، كما تشير الدراسة إلى تعرض الذكور للعقاب أكثر من الإناث خاصة العقاب الجسدي، والذي يعد الضرب من أكثر أساليبه شيوعاً في المدارس، ويليه الحبس في مكان غير مريح. كما أظهرت الدراسة أن أحد أهم أسباب العقاب هو التقصير في أداء الواجبات المدرسية، ثم الميل إلى المشاغبة والاعتداء خاصة عند الذكور. وأن المعلم (المعلمة) هو المسؤول عن تنفيذ العقوبة، والذي يمارسها على مرأى من أقران الطفل. أما فيما يتعلق بردود الأفعال تجاه العقاب، فقد أشار أفراد العينة على أن أساليب العقاب تخلق لهم الإحساس بالضيق، أو الخجل، أو كراهية المادة والمدرسة، والرغبة في الانتقام. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال (أكثر من 67%) تحجم عن إبلاغ الوالدين بالعقاب لأسباب متعددة.

الدراسة الثانية تتناول حماية الطفل من سوء المعاملة في المدرسة، وهي دراسة نظرية تعرض لأثر العقاب أو الشعور بالتهديد من العقاب على قدرة الطفل على عمليات التفكير، والقدرة على التركيز والانتباه، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الحالة النفسية للطفل، وبالتالي تحصيله الدراسي.

تتناول الدراسة بعض الأسباب والعوامل التي تزيد من فرص تعرض الطفل للعقاب داخل المدرسة، منها إحساس الطفل بالملل، وإحساس الطفل بالعجز، وعدم إدراكه لحدود السلوك المسموح به. الجزء الأخير من الدراسة يتناول حماية الطفل من سوء المعاملة في المدرسة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحدد أطر التعامل مع الطفل، وتدريب أفراد الهيئة التدريسية والإدارية على أساليب الإدارة السليمة.

الدراسة الثالثة ذات العلاقة بسوء معاملة الأطفال في المدارس، تتناول الظاهرة في المدارس الإعدادية والثانوية للأستاذة بهيجة الديلمي. سعت الباحثة إلى التعرف على مدى تعرض طلبة المرحلتين: الإعدادية والثانوية للعقاب، وسوء المعاملة، والأساليب المستخدمة، وأسبابها، والمتسببين بهذا العقاب، وكذلك التعرف على المشاعر والأحاسيس التي يولدها سوء المعاملة وردود أفعال الطلبة.

تكشف لنا الدراسة عن تعرض أكثر من نصف أفراد العينة إلى سوء المعاملة والعقاب، وتعرض الإناث للعقاب أكثر من الذكور، كما أشارت النتائج إلى تعرض طلبة المرحلة الإعدادية إلى سوء المعاملة أكثر من المرحلة الثانوية. أما فيما يتعلق بالأساليب المتبعة للعقاب، فقد جاء (تنقيص) الدرجات في المرتبة الأولى، وهو أمر طبيعي؛ نظراً لما للدرجات من أهمية في هاتين المرحلتين، عكس ما وجدناه في المرحلة الابتدائية؛ حيث كان الضرب هو الأسلوب الأكثر شيوعاً. كما أشارت الدراسة إلى أن هذا الأسلوب أكثر شيوعاً لدى مدارس الإناث مقارنة بالذكور. أما في المرتبة الثانية فقد جاء أسلوب السخرية والاستهزاء والتقليل من قيمة الطالب على أنه نوع من العقاب، يلي ذلك أسلوب الإهمال والتجاهل والطرد من الصف، وكذلك استخدام الألفاظ البذيئة والشتم. و جاء الضرب نوعاً من أنواع العقاب في المرحلة الإعدادية.

أشارت الدراسة إلى أن أفراد العينة يتعرضون لسوء المعاملة من الزملاء من خلال الضرب والشتائم. وجاء في الدراسة أن التأخر الدراسي وتدني مستوى التحصيل الدراسي يعتبران من أهم أسباب وقوع العقاب على الطلبة، ويأتي في المرتبة الثانية إهمال القيام بأداء الواجبات المدرسية والمنزلية على أنه أحد أهم أسباب العقاب.

وفيما يتعلق بمصادر العقاب فإن فئة المعلمين تأتي بالمرتبة الأولى (69%)، ثم المشرف الاجتماعي، فالمشرف الإداري. ومن الغريب أن يقوم المشرف الاجتماعي بإنزال العقوبة على الطلبة وهو أمر مناقض للدور المفترض فيه. ومن ناحية أخرى يشير تحليل نتائج الدراسة إلى أن أساليب العقاب أو سوء المعاملة تخلق مشاعر وأحاسيس سلبية تؤثر على نمو الطالب وتكيفه وتحصيله الدراسي.

يضم الفصل الثالث من الكتاب جزأين، يتناول الجزء الأول موضوع التعاطي مع سوء معاملة الأطفال في البحرين طبياً للدكتورة فضيلة المحروس، أما الجزء الثاني فيعالج خصائص المعتدين على الأطفال للدكتور علاء الصددي.

الدراسة الأولى تنطلق من ملاحظة ظاهرة خلو سجلات مستشفى السلمانية ما بين عامي 1980 - 1990 من وجود حالات سوء المعاملة مسجلة بصورة رسمية، وإن كانت هناك بعض الحالات النادرة التي تم التعرف عليها من خلال استطلاعات آراء الأطباء. وترجح الباحثة أن السبب يعود إلى عدم رصد الحالات، ومحدودية قدرة المتعاملين مع الأطفال على تشخيص الحالات، وكذلك إلى الإنكار اللاشعوري لوجود الظاهرة، وذلك استناداً إلى تجربة السنوات العشر التالية، حيث ازداد عدد الحالات المسجلة في المستشفى نفسها بصورة مضطردة نتيجة ازدياد الوعي حول الموضوع، وتورد الدراسة بعض التحديات التي تواجه المجتمع البحريني في التصدي لظاهرة سوء معاملة الأطفال، والتي تواجه اللجنة الخاصة بحماية الطفل. فعلى الصعيد المهني هناك مشكلات مثل إنكار وجود الظاهرة من قبل المهنيين وأصحاب القرار نتيجة الجهل، أو الهروب من المشكلة. إن عدم تحويل ضحايا سوء المعاملة إلى الجهات أو المراكز المعنية نظراً لغياب القانون يعتبر أحد معوقات التصدي لظاهرة سوء معاملة الأطفال، كما تعاني اللجنة المذكورة من النقص في تدريب الأجهزة المعنية والمسؤولة عن رعاية الأطفال وحمايتهم. إضافة إلى محدودية الإمكانات المادية والبشرية والصلاحيات لدى لجنة حماية الطفل، وكذلك غياب التخصص والتفرغ للعمل في اللجنة الخاصة بحماية الطفل. أما على الصعيد العائلي والاجتماعي فإن أهم التحديات تتمثل في تدني الأوضاع الاقتصادية للأسر، والتفكك الأسري؛ نتيجة الطلاق، إضافة إلى ظاهرة تعدد الزوجات، وتدني المستوى الثقافي للأسر.

التحديات المرتبطة بالقيم والمفاهيم، السلوكيات الاجتماعية تتمثل في التستر على الاعتداءات من قبل الأهل، والجهل بأساليب التنشئة السليمة وهيمنة الفكر المتعلق بسلطة الأباء والأمهات المطلقة على الأبناء، وسيطرة بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بالشرف.

التحديات ذات العلاقة بالعمل مع الشرطة والقضاء تتمثل في عدم تحويل الحالات للقضاء، وعدم توافر الأدلة الكافية على وجود الجريمة، وتعامل الشرطة والقضاء مع حالات الاعتداء على الأطفال من حيث كونها قضايا جنائية تتبع فيها نفس الإجراءات.

الجزء الأخير من الفصل الثالث يعرض لسلسة من الدراسات الخاصة بالاعتداءات الجنسية على الأطفال، وهي تستحق المزيد من الدراسة والتحليل والمقارنة مع الإحصائيات المحلية. يعرض الباحث للخصائص الديموجرافية للمعتدين جنسياً، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من (90%) من المعتدين على الأطفال هم من الذكور. (95%) هم من المعتدين على الفتيات، و(80%) من المعتدين على الأولاد. من الدراسات المعروضة تلك المتعلقة بضحايا المعتدين حيث تشير الدراسات إلى وجود اختلافات بين المجتمعات في هذا الأمر، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات في البحرين بأن غالبية الضحايا هم من الذكور، أما في الولايات المتحدة فإن الأطفال الإناث يمثلون غالبية الضحايا. يعرض الباحث لدراسات حول الحالة العقلية والنفسية للمعتدين، وعلاقتها بالاعتداءات الجنسية. إضافة إلى عرض دراسات حول التوجه الجنسي، ودور الانحرافات الجنسية في الاعتداء على الأطفال، ودور المعتدين جنسياً على الأطفال من الناشئة والمعتديات جنسياً من الناشئة، ثم أخيراً ملخص للخصائص الأولية للمعتدين جنسياً في البحرين.

الفصل الرابع من الكتاب يتناول حماية الأطفال في التشريعات الوطنية والدولية ويتضمن دراستين، الأولى تتناول حماية الأطفال من سوء المعاملة في ضوء التشريع والواقع للمحامية جليلة السيد. الثانية تعرض لحماية الأطفال في الاتفاقيات الدولية للأستاذ عبد النبي حسن العكري. الدراسة الأولى بدورها تتألف من جزأين، الجزء الأول يعرض للتشريعات البحرينية الخاصة بحماية الطفولة من سوء المعاملة، وهذه تتضمن الدستور واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، وقانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لعام 1976، ثم قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام 1966، وأخيراً قانون الأحداث رقم 17/1976. أما الجزء الثاني من الدراسة فيعرض لواقع مشكلة سوء معاملة الطفل في البحرين من حيث حجم المشكلة، وأنواع الاعتداءات التي يتعرض لها، وأماكن الاعتداء، وسن وجنس المعتدي، ومدى جسامة الاعتداء. كما تعرض الدراسة لكيفية التعامل مع حالات سوء معاملة الأطفال ومدى إلزامية الإبلاغ عن حالات سوء معاملة الأطفال. وفي الجزء الأخير من الدراسة تقدم الباحثة عرضاً

للعوائق ذات الطبيعة القانونية التي تحول دون التصدي بصورة فاعلة لظاهرة سوء معاملة الأطفال، والتي تتضمن غياب القانون الخاص بحماية الطفل، وغياب قانون الأحوال الشخصية، قلة الوعي القانوني بين المعنيين بالأمر، وغياب الاستراتيجية الوطنية للطفولة. وتنهي الباحثة الدراسة ببعض التوصيات الخاصة بحماية الطفل.

تعرض الدراسة الثانية للأستاذ عبد النبي العكري لقضية حماية الطفولة في الاتفاقيات الدولية، وتقدم شرحاً لبعض مواد إعلان حقوق الطفل الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1995. ويعرض الباحث من خلال مواد الاتفاقية كيفية تعامل مملكة البحرين مع القضايا الخاصة بحقوق الطفل، وتفاعلها معها، ومدى الالتزام بها، وكذلك المشكلات التي تخلقها بعض مواد الاتفاقية نتيجة تعارضها مع الشريعة الإسلامية وتحفظها على بعض مواد الاتفاقية، كما هو الحال مع حضانة الطفل وجنسيته، حيث تكون حضانة الطفل ذكراً كان أم أنثى هي من حق الأب إلا في حال التنازل الوعي. ومن القضايا الأخرى ذات الطبيعة الخلافية بين مواد الاتفاقية والشريعة الإسلامية أو القوانين أحقية الزوج ببيت الزوجية بعد الطلاق، وكذلك الاستماع إلى آراء الطفل في المسائل التي تخصه. وكذلك وجود قوانين لا تجيز معاقبة الوالدين أو الأقارب الذين ينتهكون حقوق الطفل.

يعرض الباحث للعديد من القضايا ذات العلاقة بالطفل كما هو الحال مع التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية، والعيش في مستوى معيشي ملائم، وحرية الاجتماع، وحقوق الأيتام، وحماية الطفل من جميع أشكال العنف والإساءة البدنية والعقلية والإهمال، وحفظ كرامة الطفل، ورعاية الأطفال المعاقين، وحفظ حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية للسكان الأصليين، وحق الطفل في مزاولة الأنشطة، والاستجمام المناسب، وحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، وأداء الأعمال الخطرة أو المعيقة لنموه، وكذلك حمايته من الاستغلال الجنسي، واختطاف الأطفال أو إخفاؤهم أو إبدالهم. وكذلك حقوق الطفل في التأهيل البدني والنفسي، وإعادة الاندماج الاجتماعي.

الفصل الخامس من الكتاب يعتبر مرجعاً جيداً لمؤسسات حماية ورعاية الطفولة في البحرين، وهي تشمل الجهات الرسمية في المملكة، وتضم وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية ووزارة الصحة، وزارة التربية، والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، ومركز سلمان الثقافي، ومركز العلوم، وهناك الجهات الأهلية التي تضم الجمعيات والمراكز والمعاهد. ويعرض هذا الفصل الذي قدمته الأستاذة عائشة النعيمي لأنواع الرعاية وشروط القبول في المؤسسات والإحصائيات الخاصة بها، إضافة إلى التوصيات الخاصة بتطوير المؤسسات.

ينتهي الكتاب بمقالة للأستاذة عصمت الموسوي حول دور الصحافة في توعية المجتمع في مجال رعاية الطفولة، وإبراز القضايا ذات العلاقة بحقوق الطفل وإساءة معاملتهم، كما يعرض هذا الجزء للمشكلات والمعوقات التي تواجه الصحافة لدى تناولها قضايا حقوق الطفل، خاصة عندما يتعلق الأمر بسمعة الأسرة.

الخلاصة:

يعتبر سوء معاملة الأطفال ظاهرة بالغة الأهمية، خاصة في المجتمعات العربية التي تتعامل مع الظاهرة، بدرجة كبيرة، من منظور الميراث الاجتماعي، والثقافي، أو الديني، حيث يتم من خلاله ممارسة سوء معاملة الأطفال بأنواعه وأشكاله المختلفة، ابتداء من الإهمال، وانتهاء بإيقاع الأذى الجسدي عليه. ومما يزيد الأمر سوءاً أن الكثير من الممارسات ينظر إليها باعتبارها حقوقاً للوالدين بحكم الأعراف والتقاليد ومن ثم فهما بمنأى من العقاب، أو المساءلة القانونية.

يتناول الكتاب موضوع سوء معاملة الأطفال في البحرين من منظور اجتماعي وثقافي وقانوني، ويعرض للعديد من مظاهر سوء معاملة الأطفال، ويتناول الكثير من المعطيات ذات العلاقة بالظاهرة، كما يقدم الكثير من التوصيات في الجوانب التي تمت معالجتها. وتكشف لنا الدراسات والأبحاث الواردة في الكتاب جملة حقائق تعكس في مجملها صورة غير سارة عن وضع الأطفال، وسوء معاملتهم وهدر حقوقهم، وإهمالهم في البحرين، وإن كانت هذه الصورة لا تختلف عن نظيراتها في معظم المجتمعات النامية أو جميعها.

قد تكون من أبرز هذه الصور تلك المتعلقة بظاهرة العقاب الجسدي والنفسي للأطفال،

والمنتشرة في المدارس الابتدائية، وعلى مرأى من زملائهم. ويُعدُّ الضرب من أكثر أشكال العقاب الجسدي شيوعاً في المدرسة الابتدائية. وهذه ظاهرة خطيرة عندما نأخذ بالاعتبار الشريحة الواسعة التي تمثلها هذه المرحلة، وعمر الأطفال، وأهمية المرحلة، وارتباطها بالتعليم، واكتساب المهارات، والاتجاهات، وكيف يمكن أن يؤثر العقاب على اتجاهات هؤلاء الأطفال نحو المدرسة والمدرسين، والتعلم بصورة عامة. إحدى الصور القاتمة التي يعرضها الكتاب تتمثل في قيام المشرف الاجتماعي في المدرسة ليس فقط بممارسة إنزال العقوبة على الأطفال، بل أن يأتي في المرتبة الثانية بعد المدرس في ممارسة هذه العملية غير الإنسانية، وهو المتوقع منه القيام بدور مغاير لذلك، كما أن نسبة كبيرة من ممارسة العقوبة تتم أمام الطلبة في الصف، وهي عملية اعتداء على حقوق الطفل من مهني يفترض أن يؤدي دوراً أو واجباً إنسانياً. وإذا كان التقصير في أداء الواجبات المنزلية يأتي في المرتبة الأولى كسبب لتعرض الأطفال للعقاب فإنه من المهم أن ندرك بأن العديد من هؤلاء قد لا تسعفه قدراته على الإيفاء بمتطلبات المدرسة، وتعرضه للعقاب لن يغير من الأمر شيئاً. وهذه قضية تثير مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارسنا وحقهم في الحصول على الفرص المتكافئة في التعليم المناسب، والمعاملة الخاصة بدلاً من العقاب والاستهزاء بهم أمام زملائهم.

البعد الآخر للمشكلة يتمثل في غياب القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الطفل. هذا البعد يرتبط بالجانب الثقافي والديني، حيث يشكل الموروث الثقافي اتجاهات الناس ونظرتهم إلى حقوق الأطفال، واعتبار أن الوالدين هما الأحق والأعلم بأسلوب رعاية طفليهما. إحدى المؤشرات الأخرى التي كشفت عنها إحدى الدراسات تلك المتعلقة بنظرة المجتمع إلى حوادث سوء معاملة الأطفال بشيء من عدم المبالاة مستندة في ذلك إلى إحدى حالات اختفاء طفلة من منزلها بسبب سوء معاملة الأطفال، وهذه ظاهرة مرتبطة بمدى الوعي بحقوق الطفل وجسامة الاستهانة بسوء المعاملة التي يلقاها.

لعل أحد الجوانب المهمة التي يثيرها الكتاب حول ظاهرة سوء معاملة الأطفال هو الخاص بالتكتم على ممارسات سوء معاملة الأطفال، سواء جاء ذلك من الأطفال أنفسهم، أو من الوالدين، أو بعض الأحيان من جهات رسمية، حيث يحجم عن الإبلاغ عن حالات سوء معاملة الأطفال لأسباب مختلفة. هذه الممارسات تمثل تكريساً للظاهرة، وعاملاً على تشجيع الاستغراق في عمليات الحيل الهروبية من المشكلة بصورة شعورية أو لا شعورية، تعتبر «أسلحة» يمكن من خلالها إجهاض حقوق الأطفال بصورة قد تبدو للكثيرين بأنها مشروعة تحت ستار ما يعرف بالقيم أو العادات، أو الخشية من مواجهة المجتمع ومؤسساته. ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع البحريني في تعامله مع ظاهرة سوء معاملة الأطفال محدودية قدرة المتعاملين مع الأطفال على تشخيص الحالات، والنقص في تدريب العاملين في المجال، وتدني الأوضاع الاقتصادية للأسر، وتبعاته الكثيرة على جوانب الحياة المختلفة.

في الختام يمكن القول إن الكتاب يعتبر إثراء جيداً للمكتبة العربية حول موضوع ذي أهمية بالغة، خاصة وأن الأبحاث والدراسات تناولت الجوانب التربوية والثقافية والاجتماعية والقانونية. ويبدو اجتهاد الباحثين واضحاً في السعي إلى تقديم صورة واضحة وجريئة حول ظاهرة سوء معاملة الأطفال وهو ما يضفي على الكتاب أهمية ومصداقية كبيرة. ويمكن القول إن الكتاب قد أثار العديد من القضايا التي تستدعي معالجة أكثر دقة وتفصيلاً في مشكلة لا يبدو أن المجتمعات يمكنها التخلص منها نهائياً، ولكنها تستطيع أن تخفف من وطأتها، وتقلل من عدد ضحاياها.